

في عينه ولا يمكن الانتفاع بكسلاة واعتكاف في ارض
 المسجد وطنج حص او اجزله بحمره وعند وعمر وما
 ذكرته فيهما بصفتها المذكورة هو ما اقتضاه كلام الجمهور
 وصريح به الجرجاني والبعوني والرويات وغيرهم وبه
 ائمتنا وصحح الشيخان تبعاً لما انبجوت به عنهما
 فيما مضى ويشري بتمهاتهما والقول به يودي
 الى موافقة الغالبين بالاستيلاء اما الحصر فهو هبة
 او الهبة المسمى من غير وقف لها فتياع للمحاجة
 وغلة وقعه عند ثمن اعائه قال الماوردي تصرف
 للمفقير والمسكين والموثق لا يقره صاحب اليم والرويات
 هو كسقط الاخر وللامام تحفظ التوقيع عوده وتغيره
 بما ذكر اولى مما عير به **فصل في بيان النظر**
على الوقف بشرط الناظر ووظيفته ان شرط واقف النظر
 لتقسيمه وغيره **اتبع** شرط كما علم مما مر غير البيهقي
 المسلمون عند شروطهم **والا** بان لم يشترط لاحد فهو
للغايب بناء على ان الملك في الموقوف له تملك **وشروط الناظر**
عند الله وكفاية اي قوة وهذا اية للتصرف فيما هو شرط
 عليه لان نظره ولاية على الغير فاعتبر فيه ذلك كالوصي والقيم
 ولو فسق الناظر ثم عاد عاد عاد ثاله ولا يثبت ان كان ثاله

عك

بشرط الوقف والافلا كما اقمى به النووي وان اقمى
 كلام الامام عدم عودها وذلك لتوثق اذ ليس لاحد عن
 عزله ولا الاستيلاء به وبالعارض مانع من تصرفه لاسباب
 لولا يثبت ووظيفته **عمار واجارح** وحقها اصل وغلة
وجمعها وسمعتها على مستحقها وذكر حصة الاصل
 والقله من زيادته وهن اذا اطلق النظر له او قوض
 له جميع هذه الامور فان قوض له **بعضها لم يتعد**
 كالوكيل ولو قوض لاثنتين لم يستعمل احدهما بالتصرف
 ما لم ينص عليه **ولو اوقف ناظر عن من ولامه** النظر
 عنه ونصب غيره مكانه كما في الوكيل بخلافه اذا لم يكن
 ناظر كان شرطاً للنظر لغيره حال الوقف فيس له ذلك
 لانه لا نظر له **ولو عين له** هذه الغير تنقسم لم ينصب بدله
الالحاكم وتغيره بما ذكر اولى مما عير به **كتاب**
في بيان الهبة تملك طابع الصدقة والهبة وما
 يقابلها وقد استعملت الاوله في تعريفها والثانية في اركانها
 وسبابه ذلك والاصول فيهما على الاوله قبل الاجماع
 قوله ثقاتان طين لكم عن شيئين من نفسه فكلوه هبتين
 مريتا وقول وانما طالع على جبه الانية واخبار الخبر الرمزي
 الاية في الكلام على الرجوع فيها وخبر الصحيحين لا تخردن

الهبة من هبة بمعنى مرادها
 من يملك الشيء ويعتق استيفه
 فاعلموا ان الصدقة هي الصدقة
 وتخرج عن النسيان الى غيره كما
 وذكرها عقب الوقف لمشاركتها له
 في مطلق ان المالك وان كان اذ كان
 المالك قبلها لم يوجب الوقف المالك
 في ذلك وروى عن زيادة هج

